

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2026

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



التوزيع: عام

التاريخ: 29 مايو/أيار 2026

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2026/6-(A,B,C,D)/3

WFP/EB.A/2026/7-(B,C,D,I)/3

مسائل المالية والميزانية

للعلم

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة

يسر المديرية التنفيذية أن تقدم طي هذا تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج). ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2025، (WFP/EB.A/2026/6-A/1)

تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2025)، (WFP/EB.A/2026/6-B/1)

تعديلات على النظام المالي (WFP/EB.A/2026/6-C/1)

تقرير المديرية التنفيذية عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة-4 (و) من اللائحة العامة في عام 2025 (WFP/EB.A/2026/6-D/1)

التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، (WFP/EB.A/2026/7-B/1)

التقرير السنوي للمفتش العام، (WFP/EB.A/2026/7-C/1) ومذكرة المديرية التنفيذية بشأنه، (WFP/EB.A/2026/7-C/1/Add.1)

استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2025، (WFP/EB.A/2026/7-D/1)

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2026/7-I/1)



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة الحادية والثمانون بعد المائة

روما، 8-12 يونيو/حزيران 2026

تقرير الدورة الثامنة بعد المائتين للجنة المالية
(روما، 25-27 مايو/أيار 2026)

الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة خلال دورتها الثامنة بعد المائتين في عدد من مسائل المالية والميزانية والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2026.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية في ما يتصل بالمسائل التي سينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2026.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: +39 06570 53719

بريد إلكتروني: DavidWilliam.McSherry@fao.org

مقدمة

- 1- قَدِّمَتْ لجنة المالية (اللجنة) إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الثامنة بعد المائتين.
- 2- وحضر الدورة إلى جانب الرئيس، السيد Jujjavarapu Balaji (الهند)، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
 - السيد Siddhartha Chakrabarti / السيدة Sophie Wilkinson (أستراليا)
 - السيد ZHANG Lubiao (الصين)
 - السيد Bienvenu Ntsouanva (الكونغو)
 - السيدة Karina Nieves / السيد Daniel Beltré (الجمهورية الدومينيكية)
 - السيدة Léa Kvaternik-Borderon (فرنسا)
 - السيد مراد مسند المهيرات (الأردن)
 - السيد Lebeko Victor Sello (ليسوتو)
 - السيد José Francisco Anza Solís (المكسيك)
 - السيدة Chiara Segrado (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
 - السيدة Elizabeth Petrovski / السيد Douglas Hoelscher / السيدة Rita Stephan (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
 - السيد Siddhartha Chakrabarti والسيدة Sophie Wilkinson (أستراليا) عُيِّنَا ليحلَّ محل السيدة Emma Hatcher كممثلين لأستراليا في هذه الدورة؛
 - السيدة LI Na والسيد YANG Jianhong (الصين) عُيِّنَا ليحلَّ محل السيد ZHANG Lubiao كممثلين للصين في جزء من هذه الدورة؛
 - السيدة Karina Nieves والسيد Daniel Beltré (الجمهورية الدومينيكية) عُيِّنَا ليحلَّ محل السيدة Ada Francisca Hernández Rivera كممثلين للجمهورية الدومينيكية في هذه الدورة؛
 - السيدة Léa Kvaternik-Borderon (فرنسا) عُيِّنَتْ لتحل محل السيد Michel Lévêque كممثلة لفرنسا في هذه الدورة؛
 - السيد José Francisco Anza Solís (المكسيك) عُيِّن ليحلَّ محل السيد José Luis Delgado Crespo كممثل للمكسيك في هذه الدورة؛
 - السيدة Chiara Segrado (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) عُيِّنَتْ لتحل محل السيد Christopher Mace كممثلة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski والسيد Douglas Hoelscher والسيدة Rita Stephan (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنُوا ليحلُّوا محل السيد Scott Turner كممثلين للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة.

4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:
<https://www.fao.org/governing-bodies/council-committees/finance-committee/ar>

5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الثامنة بعد المائتين للجنة، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية:

- أنغولا
- بلجيكا
- كولومبيا
- الاتحاد الأوروبي
- هايتي
- إيران (الجمهورية الإسلامية)
- لكسمبرغ
- مالي
- المغرب
- ميانمار
- عمان
- الاتحاد الروسي
- سلوفاكيا
- تايلند
- أوكرانيا

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2025

- 6- استعريت اللجنة الحسابات السنوية المراجعة لعام 2025 لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج).
- 7- وأبلغت اللجنة بأن الكشوف المالية للبرنامج حظيت برأي مراجعة غير مشفوع بتحفظات وبأنه تم تنفيذ أربعة معايير جديدة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2025، وأن التغييرات الرئيسية على الكشوف المالية نجمت عن المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن عقود الإيجار.
- 8- وانخفضت إيرادات البرنامج بنسبة 33 في المائة لتصل إلى 6.9 مليار دولار أمريكي، في حين انخفضت المصروفات بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 8.6 مليار دولار أمريكي، مما أسفر عن عجز قدره 1.7 مليار دولار أمريكي. وبلغت الأصول الصافية للبرنامج في نهاية عام 2025 ما قيمته 12 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت الاحتياجات التشغيلية 15.6 مليار دولار أمريكي.
- 9- وأعربت اللجنة عن تقديرها للبرنامج لوضوح العرض والتقرير، ورحبت بالحسابات السنوية المراجعة ورأي المراجعة غير المشفوع بتحفظات. ولاحظت البيئة المالية الصعبة التي تتسم بانخفاض كبير في الإيرادات واستمرار ارتفاع الاحتياجات التشغيلية، مما أدى إلى تسجيل عجز خلال الفترة. ولاحظت أيضا استمرار الضغوط على تكاليف الموظفين التي ارتفعت كنسبة من إجمالي المصروفات على الرغم من التخفيضات الجارية في القوة العاملة.
- 10- وأعربت اللجنة عن تقديرها لتقرير مراجع الحسابات الخارجي الشامل الذي يتسم بمستوى رفيع من الجودة. وناقشت اللجنة التوصيات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، وإدارة شؤون الشركاء المتعاونين، وإطار الرقابة الداخلية والرقابة، وأكدت من جديد قلقها إزاء الزيادة المستمرة في تكاليف الموظفين على الرغم من انخفاض مستويات النشاط، مشددة على الحاجة إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة من إعادة الهيكلة الجارية. وأعربت أيضا عن قلقها إزاء أوجه الضعف الرقابية التي حددها مراجع الحسابات الخارجي، بما في ذلك مسائل كشوف المرتبات وانخفاض معدل إجراء تقييمات أداء مقدمي الخدمات المالية عن المستوى المتوقع. وطلبت اللجنة المزيد من المعلومات عن العوامل المحركة والتطور المتوقع لمصروفات الموظفين، بما في ذلك الجدول الزمني لترجمة تخفيضات القوة العاملة إلى وفورات في التكاليف وتخفيضات في نسب تكاليف الموظفين،

والمزيد من الوضوح بشأن تدابير الكفاءة ومؤشراتها في إطار النموذج التشغيلي الجديد، وتحديثات بشأن الإجراءات المتخذة لتعزيز الضوابط الداخلية وتحسين الامتثال وتنفيذ توصيات المراجعة المعلقة. وحثت اللجنة البرنامج على خفض نسبة موظفي المقر العالمي مقارنة بإجمالي موظفي البرنامج.

11- وأبلغت اللجنة بما يلي:

- (أ) أغلقت 59 من أصل 114 توصية من توصيات المراجعة الخارجية المعلقة منذ الدورة السنوية للمجلس التنفيذي للبرنامج في يونيو/حزيران 2025، بمعدل تنفيذ قدره 52 في المائة؛
- (ب) تجاوزت الأحداث 3 توصيات؛
- (ج) ظلت 52 توصية معلقة؛
- (د) صدرت 41 توصية جديدة تركز على إعادة هيكلة المقر العالمي، وإدارة الموارد البشرية، والشؤون المالية والمحاسبة والضوابط الداخلية، والتحويلات القائمة على النقد، وإدارة شؤون الشركاء المتعاونين، وتقليص حجم العمليات، وخطة التأمين الذاتي (شركة التأمين الاحتكارية).

12- وطلبت اللجنة إيضاحات وحصلت عليها بشأن ما يلي:

- (أ) معالجة المبالغ المشطوبة وخسائر السلع، بما في ذلك العوامل المحركة لارتفاع الخسائر في عمليات بيعها، ونسبتها إلى إجمالي الميزانية. وأبلغت اللجنة بأن خسائر السلع بلغت 112 مليون دولار أمريكي في عام 2025، وأنها نجمت بصورة رئيسية عن عمليتين استثنائيتين تأثرتا بأعمال النهب، وتمثل نحو 1 في المائة من خطة التنفيذ، وأن هذه الخسائر تخضع لاستعراض وضوابط منتظمة، تشمل عمليات الجرد المادي المنتظمة، وتعزيز إدارة المخزون، والرصد اليومي، والتنسيق مع الشركاء بشأن المواد التي يقترب تاريخ انتهاء صلاحيتها، واستخدام مرفق الإدارة الشاملة للسلع من أجل التخزين الاستراتيجي للأغذية.
- (ب) وتيرة إعادة الهيكلة التنظيمية وأثرها استجابة لتدهور الأوضاع المالية، بما في ذلك تفاوت معدلات تخفيضات القوة العاملة بين المقر العالمي والمكاتب القطرية، والتقدم الإجمالي المحرز نحو التخفيضات المستهدفة، والجدول الزمني المتوقع لإنهاء عملية الانتقال. وتلقت اللجنة معلومات محدثة عن تخفيضات القوة العاملة التي تمضي قدماً، حيث خُفض بالفعل عدد الموظفين بنحو 5 500 موظف بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 وأبريل/نيسان 2026 من أصل هدف داخلي مبدئي يبلغ 6000 موظف مع استمرار إجراء مزيد من التخفيضات، إلى جانب الرصد المستمر للتوازن بين ملاك الموظفين في المقر العالمي والمكاتب القطرية، بما في ذلك الفجوات في القدرات.
- (ج) العوامل المحركة للزيادة في مصروفات الموظفين، بما في ذلك تعديلات مرتبات الأمم المتحدة والتكاليف المتعلقة بإنهاء الخدمة، فضلاً عن التطور المتوقع لتكاليف الموظفين، والتقدم المحرز نحو التخفيضات المستهدفة في القوة العاملة، والتوقيت المتوقع لتحقيق مكاسب الكفاءة ذات الصلة. وأبلغت اللجنة بأن الزيادات كانت مدفوعة في المقام الأول بتسويات غلاء المعيشة والزيادات في الدرجات والتكاليف المتعلقة بإنهاء الخدمة، وبأن تكاليف الموظفين وإن كانت قد ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً على الرغم من الانخفاض في عدد الموظفين، فمن المتوقع أن تتحقق التخفيضات في المصروفات المتعلقة بالموظفين تدريجياً اعتباراً من عام 2026. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الزيادات في درجات المرتبات غير مرتبطة بالتدريب الإلزامي الذي يخضع لرصد منفصل.
- (د) التدابير والمؤشرات المستخدمة لتقييم الكفاءة في إطار النموذج التشغيلي الجديد، بما في ذلك نسب تكاليف الموظفين، والمقارنات المعيارية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ودور الخدمات المشتركة والوظائف المركزية، والتقديرات الأولية للوفورات الناتجة عن مبادرات إعادة الهيكلة. وأبلغت اللجنة بأن إطاراً للنتائج يتضمن مؤشرات أداء رئيسية قد وُضع بالفعل، وبأنه سيتم إجراء مقارنات معيارية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وبأن التقديرات الأولية تشير إلى

وفورات محتملة تبلغ نحو 100 مليون دولار أمريكي، غير أنّ هذه الوفورات ستقابلها إلى حد كبير تكاليف الاستثمار في إعادة المواءمة التنظيمية؛

(هـ) مسائل الرقابة الداخلية التي حددها مراجع الحسابات الخارجي، بما في ذلك دفعة مكررة في كشوف المرتبات، وآليات المساءلة والإجراءات التصحيحية ذات الصلة. وأبلغت اللجنة بأنه تم استرداد الدفعة الزائدة التي حُدِّت، وبأن هذه المسائل تُكشَف من خلال الضوابط القائمة، وبأن مبادرة النظام الواحد لكشوف المرتبات الجارية ستزيد من تعزيز عمليات كشوف المرتبات.

(و) انخفاض مستوى الامتثال لمتطلبات تقييم أداء مقدمي الخدمات المالية، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لتعزيز الرصد وتحسين الأدوات والتوجيهات وزيادة تغطية تقييمات الأداء والرقابة عليها. وأبلغت اللجنة بأنه لم يكن موعد التقييم قد حان بعد لنسبة 18 في المائة من بين 46 مقدم خدمات مالية لم تجر تقييمات لأدائهم، وبأنه يجري تنفيذ تدابير لتحسين الامتثال، بما في ذلك استخدام الأدوات المعززة والتدريب وإجراء رصد ربع سنوي.

(ز) مستوى الوفورات الناتجة عن جهود تقليص الحجم وإعادة الهيكلة والتحقق منها، بما في ذلك طلبات إجراء مزيد من التحليل وتوفير مزيد من الشفافية بشأن الفوائد المتحققة والمتوقعة وكذلك نسب تخفيض الموظفين وتكاليف الموظفين كنسبة من إجمالي المصروفات. وأبلغت اللجنة بأن عام 2026 سيكون سنة انتقالية وبأن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل للتحقق من الوفورات وتحديد كميا، وبأنه سيتم تقديم تحليلات إضافية إلى الدورة المقبلة للجنة المالية. وطلبت اللجنة أن تُقدَّم إلى المجلس نتائج تقييم وفورات الكفاءة في المقر العالمي الناتجة عن إعادة المواءمة التنظيمية، بحلول نهاية عام 2026.

(ح) بنود مصروفات محددة وتكاليف تشغيلية، بما في ذلك تنمية قدرات الموظفين الحكوميين، والمحاسبة المتعلقة بعقود الإيجار، وتكاليف التوزيع، والفعالية من حيث التكلفة للتحويلات القائمة على النقد. وأبلغت اللجنة بأن اعتماد المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عزز شفافية الخصوم المتعلقة بعقود الإيجار، وبأن التحويلات القائمة على النقد ظلت بوجه عام أكثر فعالية من حيث التكلفة، بحسب السياق التشغيلي وظروف السوق. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأنه سيتم وضع توجيهات بشأن استخدام الحوافز المالية لمشاركة الحكومات في التدريب، تُدرج في الأدلة ذات الصلة وبما يتواءم مع ممارسات الأمم المتحدة، مع الإقرار بدورها في تعزيز القدرات.

(ط) دور التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومدى بروزه في عمليات البرنامج ومواءمته مع أولويات الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وأبلغت اللجنة بأن هذا التعاون لا يزال يمثل أولوية استراتيجية رئيسية ويستمر إدماجه في برامج البرنامج وعملياته.

13- وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، فإن اللجنة:

- (أ) أوصت المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على الكشوف المالية السنوية للبرنامج لعام 2025؛
- (ب) أوصت المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي وبأن يحث الإدارة على تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي في الوقت المناسب.

تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2025)

- 14- استعرضت اللجنة التقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2025).
- 15- وأبلغت اللجنة بأن عام 2025 قد طرح عدة تحديات أمام البرنامج، بما في ذلك البيئة التمويلية الصعبة. وأثر انخفاض إيرادات مساهمات البرنامج مقارنة بعام 2024 على استخدام جميع آليات التمويل الاستراتيجي.
- 16- وأبلغت اللجنة بأن البرنامج قدم سلفا بقيمة 427 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 7 في المائة من مساهماته لعام 2025 (البالغة 6.1 مليار دولار أمريكي)، للعمليات من خلال الإقراض الداخلي للمشاريع. ويمثل ذلك 22 في المائة من السلف المقدمة في عام 2024، وهو ما يعادل مستويات السلف المسجلة في عام 2010، عندما بلغت إيرادات البرنامج 4.1 مليار دولار أمريكي.
- 17- وأبلغت اللجنة أيضا بأن 34 خطة استراتيجية قطرية استفادت من السلف المقدمة من خلال الإقراض الداخلي للمشاريع، وحصلت على الأموال قبل 68 يوما في المتوسط من تاريخ تأكيد المساهمات.
- 18- ورؤدت اللجنة بمعلومات عن السلف المقدمة من حساب الاستجابة العاجلة أثناء عام 2025، والتي بلغ مجموعها 297 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 52 في المائة مقارنة بعام 2024.
- 19- وأبلغت اللجنة بأن هذا الاعتماد المتزايد على موارد حساب الاستجابة العاجلة يعزى بصورة رئيسية إلى الانخفاض الإجمالي في المساهمات فضلا عن محدودية وصول المكاتب القطرية إلى آلية التمويل بالسلف من الإقراض الداخلي للمشاريع. وأكد الاستخدام المتزايد لحساب الاستجابة العاجلة طبيعته الحاسمة بوصفه "تمويلا كملاذ أخير" لحالات الطوارئ.
- 20- وأبلغت اللجنة كذلك بأن ما يقرب من نصف مجموع مشتريات البرنامج من الأغذية أدير من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع. وسلم ما مجموعه 805 000 أطنان متريّة من الأغذية، بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، إلى 48 بلدا من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع في غضون 33 يوما في المتوسط. ويمثل ذلك وفرة في الوقت تعادل 74 يوما مقارنة بالعملية التقليدية التي تستغرق في العادة 107 أيام.
- 21- وطلبت اللجنة إيضاحات وحصلت عليها بشأن عدد من المسائل ذات الصلة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) تقع المسؤولية عن سداد التمويل بالسلف على المدير القطري. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة بشأن ارتفاع معدل السداد، وسلطت الضوء على التزام المديرين القطريين بسداد السلف.

(ب) يستخدم حساب الاستجابة العاجلة حصرا لدعم توسيع نطاق الاستجابة لحالات الطوارئ، بوصفه آلية تمويل تُستخدم كملاذ أخير، وليس الغرض منه تمويل الأنشطة التشغيلية العادية. وتخضع جميع الطلبات لتقييم صارم: إذ تتحقق الأفرقة التقنية من استيفاء معايير الأهلية - المقتصرة على تدخلات إنقاذ الأرواح والحفاظ على الحياة، بما في ذلك الحالات الجديدة وحالات الطوارئ الناشئة - فضلا عن التأكد من عدم توافر موارد بديلة تتيح الاستجابة العاجلة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المساهمات المرنة لم تستخدم لتجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة.

(ج) تسليط الضوء على أن المعلومات المتعلقة بإيرادات حساب الاستجابة العاجلة مدرجة في التقرير السنوي، وأن سداد المكاتب القطرية للأموال يشكل في المتوسط المصدر الرئيسي للإيرادات، وهو ما يعبر عن التزام المكاتب القطرية تجاه حساب الاستجابة العاجلة.

- (د) تأكيد عدم وجود أي عمليات شطب لسلف تمويل الخدمات المؤسسية حتى تاريخه، وأن الإطار مصمم لضمان السداد الكامل من خلال خطط سداد منظمة وتدابير تخفيفية.
- (هـ) تأكيد أن عدم السداد في إطار الإقراض الداخلي للمشاريع اقتصر على حالتين في عامي 2005 و2011، وأنه جرى استرداد الأموال من خلال الاحتياطي التشغيلي. ومنذ ذلك الحين، سُددت جميع السلف بالكامل.
- 22- وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالتقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي في البرنامج للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.

تعديلات على النظام المالي

- 23- استعرضت اللجنة تعديلات على النظام المالي. وأُطلعت اللجنة على عرض بشأن التعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي للبرنامج، شمل الخلفية وعملية التشاور والأساس المنطقي لتتبع الإطار، مع الإشارة إلى أن التعديلات سبق النظر فيها وتشذيبها عقب تواصل مستفيض مع الأعضاء واللجنة المالية، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن دورتها الخامسة بعد المائتين، فضلاً عن التعقيبات الواردة من هيئات الرقابة.
- 24- ورحبت اللجنة بالمشاورات المستفيضة التي أجرتها الإدارة، وأُعربت عن تقديرها لما أبدته من انفتاح واستجابة في معالجة أسئلة الأعضاء وشواغلهم. وأقرت اللجنة بأهمية ضمان بقاء الإطار المالي للبرنامج ملائماً للغرض في بيئة تشغيلية ديناميكية ومتغيرة.
- 25- وأعرب بعض الأعضاء عن شواغل بشأن المقترحات، بما في ذلك ما يلي:
- (أ) تعريف ميزانية البرنامج، ودور المجلس التنفيذي للبرنامج في الموافقة على الميزانية، والعلاقة بين خطة الإدارة وإطار الميزانية السنوية.
- (ب) الأثر المحتمل للنهج المقترح على قدرة المجلس التنفيذي للبرنامج على ممارسة رقابة فعالة على تحديد الأولويات وتخصيص الموارد والاتجاه المالي العام للبرنامج، مع الإشارة إلى أن هذه المسائل تمس جوهر الحوكمة والشفافية والمساءلة، وبالتالي تتطلب تفاهماً مشتركاً تاماً بين أعضاء المجلس قبل الموافقة عليها.
- (ج) التعديلات المقترح إدخالها على المواد 4-9 (ب) و4-9 (ج) و7-9 من النظام المالي.
- (د) كيفية الحفاظ على الرقابة والشفافية والمساءلة بموجب النهج المنقح.
- 26- في معرض التفكير في المسار المستقبلي، ومع مراعاة مشورتها السابقة والتحليل اللاحق الذي أجرته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فضلاً عن الشواغل أثارها الأعضاء، أقرت اللجنة بضرورة إتاحة المزيد من الوقت لإجراء التحليلات والمشاورات بشأن التعديلات المقترحة.
- 27- وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، فإن اللجنة:
- (أ) أوصت المجلس التنفيذي للبرنامج، بإتاحة المزيد من الوقت لإجراء التحليلات والمشاورات بشأن التعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي وبارجاء عرض هذا البند على المجلس التنفيذي للبرنامج إلى الدورة العادية الثانية لعام 2026؛
- (ب) وأعربت عن تطلعها إلى مواصلة التعاون مع الإدارة وإلى قيام المجلس التنفيذي للبرنامج بمواصلة النظر في هذه المسائل.

التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

- 28- استعرضت اللجنة التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للفترة من 1 أبريل/نيسان 2025 إلى 31 مارس/آذار 2026.
- 29- وأشارت اللجنة إلى التقدم الجيد الذي لاحظته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في مجالات الرقابة الرئيسية، على الرغم من عملية إعادة التنظيم وتقليص الحجم التي شهدتها البرنامج. ولاحظت اللجنة أيضا أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أبرزت أنه لم تُحدّد نقاط ضعف جوهرية في عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التي قد تقوّض تحقيق أهداف البرنامج.
- 30- وفي ما يتعلق بالمسائل المتصلة بتأثير الوضع المالي الصعب الذي يواجهه البرنامج وعملية إعادة تنظيمه، أبلغت اللجنة بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ترى أن الإدارة قد حددت ترتيب أولويات الأنشطة بوصفه عنصرا رئيسيا في برنامج عملها، وأنها أوصت بمواصلة السعي إلى مزيد من تنويع التمويل، على غرار النموذج المطبق في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ودعت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أيضا المنظمة إلى اعتماد نهج أكثر طموحا إزاء الخدمات المشتركة العالمية واستعراض الحضور القطري، وإلى إتمام مرحلة تنفيذ عملية إعادة التنظيم بسرعة، مع التركيز بصفة خاصة على تحديث إطار مساءلة الإدارة وتفويضات السلطة وتقييمات الأداء. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بإجراء استعراض لعملية إعادة التنظيم بحيث يشمل مكاتب قطرية مختلفة الأحجام لاستخلاص الدروس المستفادة من أجل تعميم الهيكل ذي المستويين الذي نُفّذ مؤخرا.
- 31- واتفقت اللجنة مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على ضرورة تشديد آليات الرقابة على الشركاء الحكوميين لتتماشى مع تلك المطبقة على الشركاء المتعاونين الآخرين، وعلى أن التنسيق بين وظائف الرقابة قد تعزز وينبغي مواصلة تعزيزه، وعلى ضرورة إجراء دراسة مقارنة لمستويات ميزانية ووظائف المفتش العام في منظمات أخرى. وفي ما يتعلق بتطبيق الذكاء الاصطناعي، أبلغت اللجنة برأي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الذي يفيد بأن المنظمة قد أحرزت تقدما جيدا في تطبيق الذكاء الاصطناعي، غير أنه يتعين عليها اعتماد استراتيجية أكثر طموحا، مع الحرص في الوقت نفسه على السيطرة الكاملة على المخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيا. وأوصت اللجنة أيضا بأن يُعرض على المجلس التنفيذي للبرنامج بصفة منتظمة، تحليل البرنامج للأسباب الجذرية المحددة في إطار توصيات المراجعة والتقييم، بالإضافة إلى الإجراءات الجارية والخطط الموضوعة لمعالجتها.
- 32- وشدّدت اللجنة على الدور المهم الذي تؤديه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأعربت عن تقديرها للتوجيهات التي قدمتها في المجالات التي تدخل ضمن نطاق ولايتها.
- 33- أبلغت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة اللجنة بضرورة تعزيز التنسيق بين وظائف الرقابة، وأقرت بأهمية متابعة التقدم المحرز ورصده.
- 34- وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علما بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة من المديرية التنفيذية بشأن التقرير السنوي للمفتش العام

- 35- استعرضت اللجنة التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة المديرية التنفيذية بشأن التقرير السنوي للمفتش العام.
- 36- ورحبت اللجنة بالتقرير وأعربت عن تقديرها لأعمال الرقابة التي أجازها مكتب المفتش العام في عام 2025. ولاحظت اللجنة الاستنتاج العام للمفتش العام الذي يفيد بأنه، استنادا إلى أنشطة الرقابة القائمة على المخاطر المنفذة في عام 2025، لم تُحدّد أي

نقاط ضعف جوهرية في عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في البرنامج من شأنها أن تقوّض تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية.

37- وأُعريت اللجنة عن قلقها إزاء تأثير التغييرات المتعلقة بإعادة التنظيم على بيئة الرقابة الشاملة، وإزاء استمرار تكرار نتائج المراجعة على الرغم من التنفيذ الجاري لإطار الضمان العالمي. وأُبلغت اللجنة بأن إدارة البرنامج: (أ) تتخذ بالفعل خطوات لمعالجة بعض هذه المسائل المتكررة؛ (ب) ينبغي لها أن تمضي قدماً في تنفيذ أطر الضمان والرقابة على نطاق المكاتب القطرية، نظراً لأن التحسينات تتطلب وقتاً لكي تترسخ وتتضح؛ (ج) ينبغي لها أن تحدد مستوى مقبولا من الاستعداد لتقبل المخاطر في ضوء السياق التشغيلي الراهن.

38- ولاحظت اللجنة بقلق التخفيض الإضافي في تمويل مكتب المفتش العام لعام 2027. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن التخفيض المزمع متناسب مع التخفيض المطبق على مستوى المنظمة، وبأن المفتش العام سيعيد النظر في نموذج التشغيلي وهيكل ملاك موظفيه مع التركيز على نهج قائم على المخاطر.

39- وأُعريت اللجنة أيضاً عن قلقها إزاء الزيادة المستمرة في الادعاءات الواردة إلى مكتب المفتش العام، بما في ذلك انتهاكات سياسة البرنامج بشأن مكافحة التدليس والفساد، والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأُبلغت اللجنة بأن مكتب المفتش العام يعطي الأولوية للادعاءات والتحقيقات العالية المخاطر والجوهرية، وأنه سيعدّ مذكرات إحاطة للإدارة تربط بين القضايا، وأنه بصدد استحداث عملية تفتيش مشتركة تستفيد من نقاط القوة لدى فريقَي التحقيق والمراجعة الداخلية.

40- وبناءً على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالتقرير السنوي للمفتش العام، وبأن يحث الإدارة على معالجة المسائل المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التي سلط التقرير الضوء عليها.

استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2025

41- استعرضت اللجنة استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2025.

42- وأُبلغت اللجنة بأن الاستعراض استند بصورة رئيسية إلى نتائج عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية لعام 2025، مدعومة بأدلة مستمدة من أنشطة الرقابة الداخلية والخارجية وسجل المخاطر المؤسسية. وسلط البرنامج الضوء على التحسينات المنهجية والتغييرات في النهج التحليلي التي أفضت إلى استعراض إدارة مبسط أكثر وقائم على الأدلة لدعم تحديد أولويات المسائل المتعلقة بالمخاطر والرقابة. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن أربع مسائل مهمة تتعلق بالمخاطر والرقابة الداخلية تتطلب اهتماماً مستمراً من الإدارة في عام 2026، وهي: إدارة شؤون الشركاء المتعاونين، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المخاطر، والمشتريات. وقُدّم أيضاً تحليل لخمس مجالات مواضيعية للضمان العالمي متوائمة مع إطار الضمان العالمي في البرنامج، وهي: الاستهداف، وإدارة الهوية، والرصد، والحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، واللوجستيات.

43- وأشارت اللجنة إلى استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2025، وطلبت إيضاحات وحصلت عليها بشأن مسائل رئيسية تتعلق بالرقابة ومسائل رئيسية تشغيلية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) كيفية تحديد البرنامج لأولويات الرقابة على الشركاء المتعاونين في ظل القيود المفروضة على التوظيف والميزانية، بما في ذلك من خلال نهج مستنير بالمخاطر لتحديد الأولويات يستهدف الشركاء والأنشطة والسياقات ذات المخاطر الأعلى، وتحقيق التوازن بين الالتزامات المتعلقة بإضفاء الطابع المحلي ومتطلبات الضمان التشغيلي، وتعزيز الضمانات المتعلقة بحماية المستفيدين والنزاهة المالية، والمضي قدماً في وضع إطار ضمان للشركاء الحكوميين؛

- (ب) آثار إعادة الهيكلة وتخفيضات الموظفين والضعف التمويلية على وظائف الضمان والرقابة، بما في ذلك كيفية ترتيب البرنامج للأولويات في ما يتعلق بقدرات الضمان المحدودة لتوجيهها نحو المجالات التي تنطوي على أعلى المخاطر والأهمية النسبية، وإدارة قيود فصل الواجبات في المكاتب الأصغر حجماً ذات الهياكل المبسطة، والرصد الفعال للمخاطر المتبقية حيثما يتعذر تحقيق الحد الأدنى للرقابة بصورة كاملة؛
- (ج) استخدام نتائج عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية في معالجة أوجه القصور المحددة ونقاط الضعف الرقابية وحالات عدم الامتثال، بما في ذلك إدماجها في سجلات المخاطر وخطط العمل السنوية وأنشطة الرقابة الإدارية، وتتبع إجراءات المتابعة المستهدفة مع تحديد واضح للمسؤوليات والجدول الزمني. زُودت اللجنة بمعلومات عن التحسينات المدخلة على تقييمات مخاطر التدليس، بما في ذلك التوجيهات المعززة التي تُلزم المديرين بتحديد مخاطر التدليس وتقييمها داخل أفرقتهم، والمواءمة مع عمليات إدارة المخاطر المؤسسية، واستخدام جهات التنسيق المتاحة المعنية بالمخاطر لدعم تطبيق أكثر اتساقاً ووضع خطط التخفيف؛
- (د) مدى كفاية موارد ونفقات التقدير والرصد والتقييم، بما في ذلك الآثار المترتبة على جودة البرامج وتنفيذها، والإجراءات المتخذة لتعزيز عمليات المشتريات، بما في ذلك الرقابة على البائعين وتقييمهم؛
- (هـ) التغييرات في مؤشرات عملية الضمان من جانب المديرية التنفيذية ومنهجية الاستقصاء، التي أرست خط أساس منقحا للتقييم لعام 2025. ستبذل جهود للحفاظ على وضوح الرؤية إزاء الأنماط والاتجاهات الناشئة بمرور الوقت، مع مراعاة الطبيعة المتطورة للمسائل المتعلقة بالمخاطر والرقابة.

44- وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً باستعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة، 2025.

مسائل أخرى

طرائق عمل لجنة المالية

- 45- ذكرت اللجنة بدعوتها إدارة البرنامج إلى تقديم تحديث شفوي في الدورات المقبلة للجنة المالية عن الإجراءات المتخذة استجابة للتوجيهات المقدمة من لجنة المالية بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج، وأُعربت عن تطلّعها إلى تلقي تحديث في دورتها المقبلة.

موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة بعد المائتين

- 46- وأبلغت اللجنة بأنه من المقرر عقد الدورة المقبلة في روما في الفترة من 3 إلى 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2026.